

الأمل

مركز
الخدمات الصحفية

الإصدار رقم 18 - مارس 2017 م



مساعدة في تأسيس مدرسة
(مناقزة) .. (واتساب)

حوار مع
الضابط الإداري عصام
الدين البرعي:



مطالبنا خدمات صحية مدارس مياه نقية
وإبدال وعلى كيفك قري متسيلة

مشروع كلنا

للتنمية 2016 - 2017

عن مركز الألق للخدمات الصحفية

الإنسان وخلق صلة بينهم والمجتمعات المحلية لتكون وسائل الإعلام أكثر حساسية تجاه المجتمعات التي تأثرت بالحروب والنزاعات ، وإعداد البحوث والدراسات في مجال الصحافة والأعلام ، وتدريب مراسلين / شعبيين في العاصمة والولايات على المهارات الصحفية لعكس قضايا المجتمعات المحلية في وسائل الإعلام المختلفة،

تأسس مركز الألق للخدمات الصحفية في فبراير ٢٠٠٧ بترخيص من مجلس الصحافة والمطبوعات ويهدف المركز لتوفير فرص التدريب والتأهيل للصحفيات والصحفيين من الناحية المهنية والتقنية ، ورفع وعيهم بقضايا المرأة من منظور النوع الاجتماعي وحقوق

وسعى المركز لتحقيق أهدافه تلك عن طريق التدريب فتم تنظيم عدد من الدورات التدريبية منها :

1. دورات تدريبية في رفع وعي الصحفيين والصحفيات و عدد من القيادات المحلية في مفهوم النوع الاجتماعي و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان و المسؤولية الاجتماعية للإعلام
 2. دورات تدريبية في التثقيف الانتخابي و المشاركة السياسية للمرأة (الكويتا)
 3. دورات تدريبية حول مفهوم النوع الاجتماعي والبرامج الإذاعية
 4. دورات تدريبية حول التغطية الصحفية من منظور حقوقي
- كما عمل المركز على إعداد :
- دليل تدريبي لتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان في الإعلام
دليل تدريبي نحو صحافة حساسة تجاه قضايا المجتمع وأكثر إنسانية
فيلم وثائقي حول تجربة المراسلين الشعبيين
والمركز الآن بصدد إعداد مرشد تدريبي للمراسلين / ت الشعبيين

إشراف : مقدار خالد

moghaaa@gmail.com

إخراج فني : محمد عبد الرحيم عباس

الإصدارات:

- كتاب حركة تمكين المرأة من أجل السلام (سويب) بالتعاون مع مركز سالمة لمصادر ودراسات المرأة.
- كتاب توثيقي عن حركة الممرضات في السودان بتمويل من مركز سالمة لمصادر ودراسات المرأة.
- كتاب توثيقي لمنظمة المنار الطوعية.
- إعداد مرشد توجيهي للصحفيين للكتابة من منظور حقوقي.
- إعداد دليل تدريبي للصحفيين وإعداد مرشد توجيهي للمراسلين والمراسلات الشعبيين
- دراسة عن البرامج الإذاعية من منظور النوع الاجتماعي
- إصدارة نساء يبيلن السلام.
- دراسة حول العنف تجاه الصحفيات
- دراسة حول التغطية الصحفية لقضايا حقوق الإنسان في الإعلام
- تقارير دورية حول اتجاهات الإعلام في قضايا مختلفة
- (11) إصدارة غير دورية عكست العمل الميداني المشترك بين الصحفيين والمراسلين / ت الشعبيين في مناطق مختلفة ، إضافة لأنشطة المركز المتعددة .

افتتاحية

هذا هو العدد الاخير من اصدرارة الالق فيما يتعلق بمشروع كلنا للتنمية للعام للعام ٢٠١٦- ٢٠١٧ وقد جعلنا من هذا العدد من الاصدارة عدد ممتاز عدد صفحاته تبلغ ١٦ صفحة وذلك بهدف تغطية كل الانشطة التي شهدها المشروع مؤخرالااهميتهاوبعدها الاجتماعي والاقتصادي والتشاركي وتبادل التجارب والخبرات بين الناشطين والمهتمين من الاعلاميين والمراسلين الشعبيين وقادة المجتمع المحلي بمنطقة الحصاحيصا وود سلفاب والكاملين .

ومركز الالق للخدمات الصحفية يثمن هذا التعاون والجهد المثمر الذي يبذله ابناء وبنات تلك المناطق المستيرين والمهمومين بتطوير المنطقة وترقيتها ، كما نشيد ايضا بالجهات المسؤولة التي لم تتوانى في تسهيل المهمة وساعدت على انجاح المشروع وساهمت بقدر ما استطاعت لانجاح معرض كلنا للتنمية في كل من الحصاحيصا والكاملين حيث تضافرت الجهود من اقدم ابناء تلك المناطق خيرا ما عندهم ووثق المعرض للعديد من الشخصيات التي انجزت وحققت نجاحات افادت المجتمع ليس على مستوى مناطقهم فقط بل على مستوى الجزيرة وعلى مستوى السودان الوطن الام وقد كان هؤلاء على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر دور كبير في احداث التغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي .

كما اننا نعلم ان بالمنطقة من الذين الذين ساهموا في رفعتها وتطورها ما يعجز نشاط واحد لعكس كل ذلك ونامل ان يتحقق ذلك في المستقبل .
وفي الختام يتقدم مركز الالق بشكر كل ابناء وبنات المنطقة لما قاموا به من جهد وعمل لا يقدر بثمن وكله من النهاية سيصب في ترقية وتطوير المنطقة وخلق حراك جيد يؤسس لعمل جاد في المستقبل .

ورشة قضايا محلية : تطالب بقانون حكم محلي جديد

الحصاحيصا :- سلمان عبدالرحيم

واشتكى عددا من المشاركين بالورشة من العلاقة ما بين اللجان الشعبية بالأحياء والمواطنين ووصفوها (بالمعقدة) وأنها جسم بلا سلطات في الوقت الذي يهيمن فيه المعتمد على كافة السلطات وأن المحليات أصبحت بلا ميزانيات او صلاحيات. واستعرضت الورشة العديد من أوراق العمل حيث استعرض الطاباط الإداري عصام برعي صديق ورقة بعنوان اللامركزية والحكم المحلي في السودان. كما نوهت الاستاذة منال عبدالحليم مديرة المشروع الى اهمية دور المراسل الشعبي في عكس قضايا مجتمعة المحلي ، وأكدت على ضرورة تنزيل المفاهيم الاساسية التي تناولتها الورشة الى أرض الواقع . كما قدم المراسل الشعبي الاستاذ عثمان اتيتم تجربة عمله كمراسل شعبي والتحديات والنجاحات ، منوهاً الى ضرورة أن يبني المراسل الشعبي ثقة مع مجتمعه المحلي عبر نقله الصادق للقضايا مع الانتباه الى خصوصية المجتمعات المحلية واحترامها .»

نادت ورشة مشروع اعلام من أجل قضايا محلية بضرورة إصدار قانون حكم محلي يتيح للوحدات الادارية مباشرة عملها من خلال الاستقلال المالي والاداري التي نظمها ”مركز الألق للخدمات الصحفية « بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني ، مشروع كلنا للتنمية بمحلية الحصاحيصا بقاعة اتحاد نقابات المعلمين و أكد الضابط الإداري عصام الدين برعي صديق على أن الوحدات الادارية الان لا تستطيع عمل شي خلاف رفع التقارير وتوريد ميزانيات(الربط) ووصفها بالمكتوفة الايدي.

وفي ذات السياق طالب المشاركون بالورشة بضرورة تقصير الظل الإداري وفقاً لقانون حكم محلي جديد والعمل على توسيع مواعين المشاركة الشعبية ومن ثم تحويل العلاقة بين المواطن والوحدات الادارية وبشكل طوعي الى مساهمين في تكاليف الخدمات الاساسية.

4

مركز الألق للخدمات الصحفية

معرض كلنا للتنمية

الحصاحيصا: تهاني سعدان

افتتح مركز الألق للخدمات الصحفية المعرض التوثيقي لمشروع (كلنا للتنمية) بولاية الجزيرة (محلية الحصاحيصا) ورابطة طلاب وخريجي الجامعات العليا بود سلفاب ورابطة الإعلاميين ومحلية الحصاحيصا.

المعرض التوثيقي الأول الذي أقيم بمدرسة أم كلثوم الاساسية بحي العمدة في يوم الجمعة الموافق ١٧ فبراير ٢٠١٧ تحت شعار:

(نعمل علي إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية).

تخلل المعرض التوثيقي المعرفي عدد من الاجنحة ضم تاريخ لمنطقة ودسلفاب ومشروع الجزيرة وسير ذاتية لشخصيات بارزة في الولاية ومنتوجات كلنا للتنمية وجناح التراث الشعبي وجناح الطب البديل وعدد من الفقرات المصاحبة والبرامج الترفيهية (شعر- غناء-مسرح) خلال يومي الجمعة والسبت ١٧-١٨/٢/٢٠١٧م.

تم افتتاح المعرض في تمام الثانية ظهرا لجمعة، حضره عدد مقدر من المواطنين المهتمين من محلية الحصاحيصا وودسلفاب واعلاميو الولاية علي مدى يومين .

حيث بدأ اليوم الاول من منتصف النهار واستمر حتي العاشرة مساءً وعاقبه اليوم الثاني الذي بدأ من التاسعة صباحا حتي الحادية عشرة ليلاً.

حضر المعرض عدد من المهتمين/ ات وعدد من تلاميذ مدارس الاساس والثانوي بالحصاحيصا وابدى الزائرون اعجابهم بالمعرض حيث قالوا : (انه يشتمل علي معلومات وافرة ومواد جمالية تعكس تاريخ و جمال الجزيرة



الذي يقدم رؤية متفردة في تشخيص الحالات واعطاء العلاج المناسب لها بإتخاذ مبدأ البعد الآخر للتشخيص وتقديم حلول علاجية شاملة وبرامج علاجية متكاملة.

وعرض جناح مشروع كلنا للتنمية منتوجات المشروع واصدارات مركز الألق للخدمات الصحفية وكتيب مبادرة سليمة للتدريب كما تم عرض فيلم(الإرادة والأمل) الفيلم التوثيقي لتجربة المراسلين/ات الشعبيين/ات.

هذا وقد ضم جناح ودسلفاب بالمعرض رسومات ولوحات لشخصيات بارزة من ودسلفاب وصور للراحل مصطفى سيداحمد وعرض تاريخي للمنطقة .

وعرضت بالمعرض سير ذاتية وصور لعدد من الشخصيات المؤثرة من ولاية الجزيرة الذين اسهموا في تطوير الولاية سياسياً واجتماعياً وثقافياً .

الخضراء).

خاصة جناح مشروع الجزيرة الذي عرف بالمشروع الذي يعد اكبر مشروع مروى في العالم، تبلغ مساحته ٢.٢ مليون فدان وافتتح عام ١٩٢٥م وحيث تمثل اراضيه ٥٠٪ من جملة الأراضي المروية في السودان .

ضم جناح ودسلفاب في المعرض منتوجات تراثية عتيقة كما قال محمد تاج الدين إن الاهتمام بالتراث يرجع للأسرة ولإهتمام كل اهالي ودسلفاب.

وقال ان رابطة ابناء ودسلفاب لها اشتراكات دورية بمعارض مختلفة، مضيفاً بأن جمع التراث يتم من الأسر واعادتها لهم بعد انتهاء العرض ، وأوضح أن المعارض تنظمها رابطة ابناء ودسلفاب بالمعاهد والجامعات العليا . كما شارك مركز الطبيعة والاعشاب بجناح الطب البديل والعطارة والتجميل

بدأ الأمر بصورة فوتوغرافية أرسلها مشترك في مجموعة (مناقزة يد واحدة) بتطبيق التراسل الفوري (واتساب)، ولكنه انتهى بتشيد مدرسة من طراز رفيع في القرية التابعة لمحمية الحصاصي بولاية الجزيرة وسط البلاد. إنها قصة تحكي فصلاً من كتاب الجهد الشعبي الذي لطالما غير حياة السودانيين.

الجانب المشرق للتقانات الحديثة ..

(مناقزة) .. (واتساب) يساعد في تأسيس مدرسة

مناقزة: أفق أحمد الطيب



ومكاتب الاساتذة والمرفقات التي تصاحب المدرسة لا سيما (دورات المياه) وفقاً لمخطط هندسي، صديق للبيئة، باستخدام افضل مواد البناء، فقامت كل هذه المباني على طريقة البناء المسلح. أما دورات المياه فقد تمت الاستعاضة عن المراحيض البلدية بتلك التي تعمل بنظام السيفون. ولأن النساء هن نصف المجتمع، فقد أقدمن من خلال المجموعة التي كونها على التكفل بمشروعات توفير مبردات (كولرات) لمدرسة البنات، وهو ما حدث بالفعل. ونتيجة التدافع الكبير من النسوة، جمعت المجموعة رساميل تفوق كلفة توفير المبردات، وبالتالي جرى توظيف المبالغ الفائضة لصالح حفر بئر في مدرسة البنات، مع بناء (٥) حمامات حديثة تحل محل القديمة. اليوم ينظر أهالي مناقزة إلى ما تم من انجاز بافتخار شديد، لا سيما روح التضامن التي اظهرها الاهالي، وشارك من خلالها الجميع، بالغالي والنفيس، والجهد والمال. ويتوقع انتهاء كافة الاعمال بالمدرسة قبل الفصل الدراسي المقبل، وبالتالي تتوفر فرصة لاستيعاب تلاميذ جدد في مقدورهم الانضمام إليها بداية من العام الدراسي الجديد، الامر الذي يسهم في توسيع المظلة التعليمية لتغطي بعضاً من القرى المجاورة لمناقزة.

ويشكو النظام التعليمي في السودان لا سيما في الولايات من ترد كبير، فالمدارس قديمة ومتهالكة، والخدمات الأساسية شبه غائبة، أما الفصول فتكتظ بالتلاميذ، في وقت يعزف فيه المدرسون عن الالتحاق بمدارس الريف. وتقع المسؤولية في تأهيل المدارس، والاجلاس، وتوفير الاستاذ والكتاب المدرسي على وزارة التربية والتعليم، ولكن لوجود اختلالات كبيرة في هذا الجانب، لا يجد الاهالي بدا من تكرار تجربة اهالي مناقزة التي تضى شمعة للعلم رغم الظلام والظلمات.

وكان الاستاذ بمدرسة الاساس (بنين) في القرية، ياسر أحمد حمد، رفع صورة في المجموعة لفصل يحتاج إلى صيانة عاجلة، طالباً من المتدخلين يد العون، ولكنه تفاجأ بمقترحه يؤخذ على محمل أكثر من جدي، تحولت معه الدعوة من صيانة الفصل، إلى اقامة مدرسة جديدة بالكلية في محل المدرسة القديمة. وليأخذ الأمر طابعاً عملياً، تحولت المجموعة إلى جمعية مسؤولة عن دراسة الأمر من كافة جوانبه، مع وضع خطة تضمن مشاركة اجتماعية واسعة من أهالي القرية، بالتركيز على أصحاب الثروات والموجودين في المهاجر. ولكن ما زاد من ألق الصورة، هو مشاركة كل الأهالي في هذا العمل، لحد الحاجة الى انشاء مجموعة تواصل جديدة بذات الاسم (مناقزة يد واحدة ٢)، تستوعب رغبة الأهالي في تعمير قريتهم. وفي الاثناء كونت النسوة مجموعة خاصة (مناقزة يد واحدة ٣) في تطبيق (واتساب) لدعم جهود اعادة بناء المدرسة ولاحقاً جرى انشاء مجموعة بذات الاسم في تطبيق التواصل الاجتماعي (فيسوك). ولأن العمل تم بصورة مؤسسية، احتاجت الجمعية إلى انتخاب لجنة تنفيذية، قامت بتقدير كلفة اعادة بناء المدرسة بمبلغ (٥, ١) مليون جنيه، وفتحت حساباً في أحد البنوك، لتلقي المساهمات من الخيرين في (مناقزة).

وعمل اثنان من مهندسي القرية هما صلاح عبد الله أحمد، وأحمد محمد نور، على وضع الخريط الخاصة بالمدرسة، ايداناً بانطلاقة المشروع. وانتظم شباب القرية في (نغير) استمر عدة اشهر لجمع المال، وعقب تلك المرحلة، شرعت شركة هندسية متخصصة في عمليات البناء والتشطيب، في ظل تفاعل كبير من قبل الاهالي، وقامت النسوة بدور لا يقل اهمية بحفز العاملين، مع توفير الأطعمة والمشروبات. حالياً نهضت الفصول الثمانية في المدرسة الاساسية

سيرة بعقوب: الحياة في القرية تزوارو سوارو في الخريف

الحصاحيصا : سلمن عبدالرحيم

6

مركز الألق للخدمات الصحفية

اشتكى عددٌ من مواطني القرى السكنية جنوب محلية الحصاحيصا من انعدام الخدمات الاساسية الكهرباء و مصادر المياه والطرق واكدت المواطنة سيدة يحيى يعقوب من قرية ودالبلال تتكون من (١٣٢) منزل ومعظمهم من قبيلة التاما ، هم مجموعات سكانية هاجرت من الدول المجاورة بحثا عن فرص معيشية افضل ، ولكنهم اشتكوا من انهم اصبحوا هدفا للحكومة وبعض الاحزاب السياسية فى اوقات الانتخابات ليحصدوا اصواتهم ويتركونهم دون تحقيق اي مطلب او هدف ، معظمهم يحترفون الزراعة (الذول والبصل) ان اغلب تلك القرى لا يوجد بها مصادر مياه شرب نقية ويشربون من الترع والحفير .



وفى ذات السياق قالت سيدة يعقوب وان قرية ود بلول (١٨) تشرب من القرى المجاورة التى تبعد مسافة لاتقل عن الاثنىن كيلو منوها الى أنه تم احذ عينة من هذه المياه واثبت المعمل انها غير صالحة للشرب الادمي . وقبل اثنين وثلاثون عاماً حفرت بئر ولم يكتمل توصيل المياة عبر الصهريج وانهم يذهبون راجلين الى القرى المجاورة (ودالسيد او ود سلفاب) بحثا عن مياه الشرب النقية. وكذلك المركز الصحى والمدارس مابين ودسلفاب وقرية نايل تبعد عن القرية مسافة لاتقل عن ٢ كيلو، و اكدت على انهم يستظلون بظل شجرة وريفة كروضة لاطفال القرية ، وتلاميذ الاساس يذهبون راجلون في حر الشمس الى المدرسة ودسلفاب .واكدت سيدة على ان ود بلول اصبحت محطة لاستغلال الانتهازيين فى ظل الغياب التام للجهات الرسمية وصلا الى اللجان الشعبية التى تقف جسماً بلا صلاحيات ولا يمثلنا كنساء بالرغم من اننى عضوة به لا تتم مشاورتنا او السماح لنا بالمشاركة حتى على مستوى الرأى فقط ، وان اللجان الشعبية تستقطع مبلغ (٤٠) جنيه شهريا من كل منزل بالقرية بغرض دفعها لتوصيل المياة ولم توصل بعد، واستنكرت عدم قدرة اللجان الشعبية فى تصعيد قضية الخدمات الاساسية بالقرية الى جهات عليا منوها الى ان هذا من صميم عمل اللجنة بوصفها احد اشكال الحكم المحلى وانها استفادت من تلقيها التدريب عبر مركز الالق للخدمات الصحفية من خلال (مشروع كلنا للتنمية) وقد اسهم في قدراتها وفي فهم دور اللجان الشعبية ومراقبة ادائها . واكدت على ان الحياة بالقرية تزداد سوءاً خلال فصل الخريف حيث تقف الحياة والحركة تماما وتصبح ودبلال عبارة عن

متر ومعظم سكانها من قبيلة المراريت يعملون فى حرفة الزراعة كعمالة ، واكدت هاجر على ان الوضع بقرية على كيفك لا يقل سوءا عن قرية ود بلال ، قالت لا توجد مدارس لكافة المراحل او مركز صحى ، وانهم يذهبون راجلين الى ودسلفاب فى وقت تعد اقرب نقطة للمواصلات تبعد كيلو من القرية ومدارس المرحلة الثانوية فى قرية نايل .

(بركة مياه) لفترة لا تقل عن الثلاثة شهور مما يفقدنا احساسنا بإنسانيتنا ، فى الوقت الذى يوجد نساء حوامل واطفال بحاجة الى الرعاية الصحية الاولية السريعة. وفى ذات الاتجاه اشتكت المواطنة هاجر ادم يعقوب من عدم توفر الخدمات الاساسية بقرية على كيفك التى تقع غرب ودسلفاب بمسافة لاتبعد (٥) كيلو

العطش يهدد مشروع الجزيرة والمناقل

اشتكى مزارعون بمشروع الجزيرة والمناقل، بولاية الجزيرة جنوبي الخرطوم، من اضرار كبيرة طالتهم من جراء حالة العطش التي تعرضت لها محاصيلهم الزراعية في موسم العروة الصيفية للعام (٢٠١٦-٢٠١٧).

7

مركز الألق للخدمات الصحفية



قلقه البالغ من عجزهم في اللحاق بالعروة الشتوية، نتيجة المديونيات التي تلاحقهم، وقال: (الزراعة مواقيت، وحال تأخرنا فذلك سيؤدي إلى خروجنا من دائرة الإنتاج بالكلية).

وفيما يمكن أن يمثل حلاً جزئياً للمشكلة، نادى المتأثرون بضرورة خلق جسم نقابي يدافع عن مصالحهم، ويطالب بحقوقهم بالوسائل القانونية المكفولة، عبر الطرق السلمية. وتقدموا بمناشدة للمسؤولين وعلى رأسهم وزير الزراعة الاتحادي بروفيسور إبراهيم الدخيري، ومحافظ المشروع، لأن يتدخلوا لمعالجة أوجه القصور الناجمة عن حالة العطش التي ضربت محاصيلهم في العروة الصيفية، مع تعويضهم، ومحاسبة المتسببين في الأمر.

ولسنوات خلت، كان (مشروع الجزيرة) المصدر الرئيس للخزينة العامة، ويكفل من عائدات إنتاجه حياة كريمة للمزارعين، ويسهم في توفير الخدمات (صحة، تعليم، طرق، .. الخ) لكامل أهالي الولاية والسودان، لكن اتباع الحكومة لمنهج مدرسة السوق الحر القائم على سياسات الخصخصة، علاوة على المشكلات في قانون ٢٠٠٥: قادت إلى أن يهجر الأهالي الزراعة ويتحولوا إلى مهن أخرى، أو أن يتخبروا طريق الهجرة من البلاد.

ويضيف الخبير بحرقة إن كثيراً منهم اضطروا لري محاصيلهم بواسطة الطلمبات (الليستر) ولكن مع ارتفاع تكلفة الريّة الواحدة للفدان إلى مبلغ الـ ١١٠ جنيه، مضيفاً إن ذلك يحدث في وقت يقبع فيه غالبية هؤلاء المزارعين في خانة الفقر، كما وعليهم التزامات أسرية تشمل الغذاء والعلاج ومصروفات دراسة الأبناء. وعلى مدى سنوات، طبقت الحكومة السودانية حزمة سياسات اقتصادية، اعتمدت على رفع الدعم من سلع رئيسة كالمحروقات والدواء والقمح، وتسببت في خفض قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، مع تقافز أسعار السلع الضرورية بصورة كبيرة. وفي منحي ذي صلة بقضية المتأثرين بالعطش، أبدى فاروق وهو زميل للخير عن

وعلى نحو خاص، عانت مناطق (قسم ود حبوية، ري القرشي، ري المسلمية، ومكتب استرحنا، مكتب ود سلفاب، ومنطقة ري وادي شعير، ومكتب الفوار) من حالة عطش شديدة، وانحسار في مناسيب مياه الري، ما قاد في نهاية المطاف إلى خروج كثير من المزارعين من دائرة الإنتاج بعد رهانهم الخاسر على محاصيل العروة الصيفية من شاكلة الذرة والفلول والعدس.

وأشار المزارع محمد الخير إلى أن ضعف أداء إدارة الري، تسبب في مشكلة العطش التي نجمت عنها خسائر اقتصادية طالت زراع العروة الصيفية مبدياً خشيته من امتداد الأثر إلى فصل العروة الشتوية.

واعتبر الخير إن مشكلات كالكسورات، وإزالة الاطماء والحشائش، وتحويل المياه في بعض المكاتب نواحي مزارع خاصة، وعدم العدالة في توزيع المياه بين ترع القسم الواحد، علاوة على غياب الرقابة الإدارية المتمثلة في (المرشد والمشرف)، ما تزال تعرقل طموحات المزارعين في العودة إلى أيام المشروع الزاهرة، وفي الصدد حذر من أن عدداً من زملائه باتوا مهتدين بالسجن نتيجة عجزهم عن الايفاء بالالتزامات المالية للبنك الزراعي الذي تلقوا منه تمويلاً قبيل انطلاقة الموسم.



يشدد على ضرورة إصدار قانون حكم محلي جديد يمنح

حوار

الحكم المحلي هو احد مستويات الحكم التي يجب أن تكون فية مسؤولية القرار بيد المواطنين وكذلك تصريف الامور و الديمقراطية والشورى وتقوية الاحساس بالمواطنة، والبنوثة التي ينصهر فيها التنوع والقوميات والأديان والمعتقدات العام ١٩٥١ الذي اشتهر بقانون (مارشال) وكما يعتبر قانون ١٩٦٠ الذي سمي بقانون ابورنات قانونا لادارة المدير العمل على مبدأ تقصير الظل الاداري وتوسيع المشاركة وذلك عبر القاعدة الشعبية في المجتمعات المحلية كانت معن المحلي لسنة ٢٠٠٣ انها منحت السلطات التنفيذية الى المعتمد وذلك عبر التعيين السياسي وبذلك اصبح الضابط الاداري الاستاذ عصام الدين برعي مواليد الكاملين جامعة الخرطوم كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية تخرج في ١٩٨١ عملت مع إصدار مركز الالوق (مشروع كلنا للتنمية) بضرورة اصدار قانون حكم محلي يمكن الوحدات الادارية من الاستقلال تقديم الخدمات الاساسية والتنمية المحلية عبر انتخابات المجالس المحلية التشريعية تمكن المواطن المشاركة في عم

حوار سلمى عبد الرحيم

عندما يصبح الضابط الاداري مكتوف الايدي :-

ماهي اهم

السمات قانون الحكم المحلي واثرها على المواطن ؟

واجاب : بان قانون الحكم المحلي لسنة ٢٠٠٣ الذي انشئت بموجبه الوحدات الادارية وابقت الولايات على الوحدات الادارية وركز السلطات عبر رئاسة المحلية واصبحت عملية اتخاذ القرار تمر بمراحل عديدة عبر بروقراطية وطال الظل الاداري واصبحت اولويات رئاسة المحلية ليست اولويات الوحدة الادارية ، لذلك ظلت الوحدات الادارية عاجزة عن تقديم الخدمات الاساسية في الوقت المناسب حيث لا صلاحيات مالية ولا ادارية مهمتها فقط رفع التقارير لرئاسة المحلية وتوريدها الى رئاسة المحليات وتحصيل الاموال ذات الربط وتوريدها الى رئاسة المحليات .

الى اي مدى تعتبر ان اجهزة الحكم المحلي القائمة

الان في الولايات قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين ؟

نسبة للمتغيرات التي حدثت في البنى التحتية والنمو السكاني المتسارع بالمدين كنتائج للهجرة من الارياف الى المدن ، اعتبر الضابط الاداري عصام ان عدم استجابة الوحدات الادارية لاحتياجات المواطن سببها ان قانون الحكم المحلي الحالي يقيد عمل الوحدات الادارية ولذلك قال : (لايد من إعادة النظر في مراجعة تشريعات الحكم المحلي ولصودر قانون بصلاحيات تخول لوحدة الحكم المحلي الاستقلال المالي والاداري حتى تقوم بمهامها في مجال الخدمات الاساسية والتنمية المحلية ، وتصبح المجتمعات المحلية في الارياف مجتمعات جاذبة وليست طاردة وبذلك يتم وقف نزيف الهجرة من الريف الى المدينة وتجعل المواطن بشكل طوعي واختياري مساهما في تكاليف الخدمات الاساسية وهذا يؤدي الى توسيع مواعين المشاركة الشعبية وإزالة مسائل الغبن والنهميش .)

الوضع البيئي

والصحي بالاسواق متردي اين دور الوحدات الادارية ؟

وقدم برعي خلفية تاريخية حول الحكم المحلي فقال : بدأ الحكم المحلي كأحد انماط الحكم اللامركزي في السودان على مبدأ تقصير الظل الاداري منذ عهد الاستعمار الانجليزي في العام ١٨٨٩ م ، حيث اعتمد نظام المديرية التي كانت تدار بواسطة مديري المديرية ومفتشي المراكز وكان المفتشون الانجليز يشغلون تلك الوظائف في المدن والارياف يعاونهم جهاز تشريعي من المواطنين يمثل الطاقم الاداري الاعلى في درجة ممثلا في رئيس الجهاز التنفيذي ومفتشي المراكز ، وفي عام ١٩٣٧ تم صدور قانون إدارة المدن والارياف حتى جاء عام ١٩٤٨ ، حيث استقدمت دولة الحكم الثنائي الانجليزي المصري خبير الحكم المحلي البريطاني د/ مارشال بغرض تقديم النصح والمشورة حول مستقبل الحكم المحلي في السودان. ويعتبر دكتور مارشال هو مؤسس لجنة الحكم المحلي في السودان وادلى بتوصياته التي انبثقت منها قانون الحكم المحلي لسنة ١٩٥١ الذي استمر العمل بموجبه حتى صدور قانون إدارة المديرية لسنة ١٩٦٠ او ما يعرف بقانون (أبورنات) كان ذلك ايام حكم عبود ومن ثم تبعة قانون الحكم الشعبي المحلي في حكومة مايو ١٩٧١ واعقبها قانون ١٩٩٥ ومن ثم صدر قانون الحكم المحلي الاطاري لسنة ٢٠٠٣ الذي جاء بالمعتمد على رأس الجهاز التنفيذي. ومن ذلك التاريخ أصبح الضابط الاداري مكتوف الايدي واستحدثت نظام الوحدات الادارية ، وهي عبارة عن وحدات لرفع التقارير والتوصيات وتحصيل الاموال ذات الربط (الميزانية) فقط ، وصولا الى ٢٠٠٥ حيث صار الحكم المحلي شائنا ولاانيا بموجب الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ م .

لابد من تمكين المواطن من المشاركة :-

ويرى برعي ان العمل كان عبر التاريخ ومنذ الاستعمار يتم عبر مدراء ادارات او مفتشي مراكز على قمة هذه الاجهزة مفتشين ومدراء ادارات سودانيين ، ومرورا بخروج المستعمر في فترة السودة ظل السودانيون على رأس الاجهزة التنفيذية في البلديات ويعاونهم جهاز تشريعي من المواطنين يمثل الطابط الاداري الاعلى درجة رئيسا للجهاز التنفيذي في الرقعة المعينة واستمر هذا الوضع حتى (١٩٩٨) وأشار الاستاذ عصام برعي الى ان التغيرات التي صاحبت قانون الحكم المحلي لسنة ٢٠٠٥ يعد من اكبر التحديات التي واجهت الحكم المحلي وعمل الضابط الاداري حيث تم تعيين المعتمد على رأس الجهاز التنفيذي تعيينا سياسيا. وبذلك اصبح الضابط الاداري الاعلى درجة مديرا « تنفيذيا » وهنا انحصرت كافة الصلاحيات في يد المعتمد وأصبح الضابط الاداري مكتوف الايدي.

كما أعاب عصام على قانون ٢٠٠٣ انه استحدث نظام الوحدات الادارية التي وصفها بانها عبارة عن وحدات لرفع التقارير والتوصيات وتحصيل الاموال ، لكل الاسباب السابقة الذكر طالب الاستاذ عصام بضرورة اصدار قانون حكم محلي اطاري يحقق كفاءة الحكم الراشد بشكل حقيقي. يكون وفق ميزانية منفصلة وعبر انتخابات مجالس محلية تشريعية تمكن المواطن من المشاركة في عملية اتخاذ القرار .

وأضاف قائلا : بان فلسفة الحكم المحلي في السودان قامت على مبدأ تقصير الظل الاداري وتوسيع المشاركة وذلك عبر القاعدة الشعبية في المجتمعات المحلية كانت معنية بتقديم الخدمات الاساسية صحة وتعليم وشفاخانات نقاط غيار والتنمية المحلية والاشغال العامة الزراعة والثروة الحيوانية الشؤون الاجتماعية والنظام العام (تنظيم الاسواق الشارع للبنطون وتصديق الاحتفالات) حركة الباعة المتجولين رقابة الاطعمة صحة وسلامة البيئة. وقال عصام ان كل هذه تعد اساسيات مهام الوحدات الادارية منذ انشاء وحدات الحكم المحلي وحدثت متغيرات بموجب القانون الذي يصدر في هذه الكيانات المحلية



الوحدات الإدارية استقلالها

الشؤون المحلية من غير تدخل من اية جهة ، كما يعد هو الوعاء الجامع لممارسة محلية. ويعتبر الدكتور مارشال هو مؤسس لجنة الحكم المحلي في السودان منذ ١٩٦٨م وتعتبر من اهم المميزات ، التي قامت عليها فلسفة الحكم المحلي في السودان اية بتقديم الخدمات الاساسية ، ولكن من المآخذ التي لازمت قانون الحكم اى مقيدا» وفقاً للقانون ، و طالب المدير الاداري لمحلية الكاملين بالسلك الاداري ضابط اداري حتى الان. صديق في حواره المالي والاداري حتى تتمكن من القيام بمهامها في عملية اتخاذ القرار

نستطيع ان نشير انه في ظل التكديس الذي صاحب المدن كنتاج لهجرة الارياف الى المدينة في ظل الحاجة الى الخدمات الاساسية من صحة وتعليم اصبحت الوحدات الادارية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطن لانها لا تمتلك الميزانيات المنفصلة التي تمكنها من توفير خدمات للمجتمعات المحلية وجعل الريف جازيا ، لكل ذلك اصبحت من الضرورة بمكان اصدار قانون حكم محلي جديد يطلق قيد الوحدات الادارية . واذا لم يصدر قانون جديد سوف يتفاقم الوضع الحالي من غبن اجتماعي وعدم احداث تنمية متوازنة بين الارياف والحضري المجتمعات المحلية كنتاج طبيعي للاوضاع المتردية من هجرة ونزوح الى المدن.

هل هنالك مراعاة لاحتياجات النوع الاجتماعي في خطط الوحدات الادارية ؟

تبدأ المسؤولية من المجلس المحلي البلدية (سابقا) ، المسؤولية تجاه المواطن منذ وجوده. إن كان جنينا في بطن امه مرورا الى ولادته وتوفير القابلة ومن ثم المركز الصحي ويوفر خدمة التطعيم ، مرورا الى مرحلة التعليم قبل المدرسي ومن ثم المدرسة الاساسية ، و شهادة السكن بالحي . ولكن الان دور الوحدات الادارية اصبحت تنسقي فقط مع الجهات ذات الاختصاص متمثلا في وزارة الصحة والتعليم مرجعا ذلك الى ان الوحدات الادارية الحالية ليست لها ميزانيات وانها غير مستقلة . دور الوحدات الادارية تنسيق العمل الفني تقوم به الوحدات ذات الصلة وعكس المشكلة ومتابعتها مع الجهات ذات الصلة.

هل تقلص دور الضابط الاداري ولماذا ؟

قال انه عبر التاريخ ومنذ الاستعمار كان الاداريون الانجليز سواء كانوا مدراء مديريات او مفتشي مراكز كانوا على رأس الاجهزة الادارية بالسودان وحتى بعد خروج المستعمر ظل الاداريون (السودنة) هم على رأس الحكم المحلي في بلديات المدن والارياف ويعاونهم جهاز تشريعي من المواطنين حيث يمثل الطابيط الاداري الاعلى درجة رئيسا للجهاز التنفيذي بالرقعة الجغرافية ذات الاختصاص واستمر هذا الوضع حتى (١٩٩٨). قانون الحكم المحلي الاطاري وفقا لقانون الحكم المحلي الاطاري لسنة (٢٠٠٣) جاء على رأس الحكم المحلي المعتمد معيننا تعيينا سياسيا واصبح الضابط الاداري الاعلى درجة مديرا تنفيذيا وانحصرت كافة الصلاحيات بيد المعتمد ولذلك اصبحت الطابيط الاداري مكتوف الايدي وفقا لقانون ٢٠٠٣ استحدث شكل الوحدات الادارية التي هي عبارة عن «وحدات لرفع التقارير والتوصيات والاموال ذات الربط « ميزانية ولا صلاحيات لها في معالجة القضايا الخدمية والتي تتم معالجتها من رئاسة المحليات وفق للتقارير والتوصيات. وشدد عصام الدين بأنه لن يكون هنالك حكم راشد الا من خلال اصدار قانون اطاري او موحد في جميع انحاء السودان بصلاحيات مخولة وموارد بشرية ومالية كافية واستقلالية تامة عبر انتخابات مجالس محلية تشريعية تمكن المواطن من المشاركة في عملية اتخاذ القرار.

مطالبات بعكس قضايا المحلية في الإعلام

10

مركز الألق للخدمات الصحفية

أكد استطلاع اجراه مركز (اللق) للخدمات الصحفية، مع مواطنين بمحلية الحصاصيما التابعة لولاية الجزيرة، أن القوانين والدساتير المعمول بها في الدولة حالياً ويجري تطبيقها في الولايات ومعمول بها على المستوى المحلى والولائي؛ أكدوا بأنها قوانين لا تلبى متطلبات المواطن وحقوقه وقالوا إن غالبية هذه القوانين تخدم فئات محددة.

الحصاصيما : اميمة المبارك

عليها المواطنون الا القليل منهم باعتبارها موالية للسلطة ولا تعكس هموم المواطنين، قائلاً إن معظم قراء الصحف من الفئات الشبابية.

فيما اشار احمد الامين احيمر، من ابناء الحصاصيما، وينشط كمراسل شعبي يعمل بمكتبة غير صحفية، إلى أن غالبية دساتير وقوانين البلد موالية ولا تقف مع المواطن مؤكدا ان الاقبال على قراءة الصحف كبير بنسبة ٦٠٪ للرياضية و٤٠٪ سياسية عازيا ضعف قراءة الصحف السياسية كونها لا تتناول قضايا المنطقة وهموم المواطن، وانما معظمها مهتم بالقضايا السياسية والساسة في الدولة لافتا الى اهمية دور المراسلين الصحفيين في عكس القضايا المحلية حال وجدوا منافذا الى الصحف.

واشار احيمر الى ان بعض القضايا لا تجد حظها بالصحف وامكانية نشرها ضعيف وقال ان اغلب القضايا لاتجد اهتمام من المسؤول. وأشار لعدم وجود حرية تعبير اضافة الى ضعف في استقلالية الصحفيين وعدم توفر منابر اعلامية، قائلاً إن المراسل الصحفي مكبل ولا يجد الا المعلومة التي يراد نشرها وغالباً لا تكون ذات صدقية، كاشفاً عن وجود انتهاكات تواجه الصحفي لكنها لا تصل حد الاعتقال.

ونادي احيمر بوضع قوانين تحمي الصحفي وتردع المعتدين لا سيما فيما يلي جرائم الاغتصاب وترويج وتعاطي المخدرات التي يقول إنها غير منصفة.

واحال وليد العشي، وهو مراسل صحفي لعدة صحف وإذاعات، ويقطن بمدينة الحصاصيما، الانظار الى الفجوة بين الدساتير والقوانين من جهة، والواقع من جهة ثانية. وقال هذه النصوص موجودة على الورق وتطبق على الفئات الضعيفة.

وفي شأن الحصول على المعلومات، افاد العشي بوجود تعاون من المسؤولين في توفير بعض المعلومات وهو ما قال إنه يكبل المراسل الصحفي بالحصاصيما من عكس كل الحقائق، مضيفاً بأن بعض المسؤولين لا يريدون نشر بعض المعلومات.

البقية الصفحة التالية

لعدم الاهتمام بالتعليم والصحة. مشيراً إلى أن الاهتمام بالصحف الرياضية دون السياسية يعود لكون الأخيرة لا تعكس قضايا مواطن المنطقة.

وقال محمد تاج الدين من أبناء ود سلفاب، وهو مراسل شعبي، يعمل بمهنة (النقاشة والديكور)، ودفعه ولعه بالتراث لأن يكون جزءاً من معرض التراث في برامج كلنا للتنمية؛ إن الدساتير والقوانين لا تكفل حق المواطن العادي، وأنها غير منصفة مما اثر على المواطن في الحصول على حقوقه، وأشار إلى ان القوانين لا تلبى حاجات مواطني الكاملين والحصاصيما والقرى المجاورة لها، مضيفاً بأنها وضعت للمسؤولين فضلاً عن عدم وعي المواطنين بحقوقهم مما ينتج عنه عدم الحصول على كل احتياجاتهم خاصة في الصحة والتعليم.

مؤكدا ان دور الصحافة ضعيف في المنطقة وضرب مثلاً بحادثة وفاة طفلة بزيادة جرعة مخدر اثناء اجراء عملية لاستئصال اللوزتين، ما ادى الى هروب الطبيب، ونسبة لعدم وعي الاهل بحقوقهم لم تكن هناك مساءلة للطبيب، وقال : (إن الصحافة لم يكن لها دور في هذه القضية، مشدداً على اهمية دور المراسل الشعبي باعتباره يعكس قضايا منطقتة حتى لو على نطاق ضيق).

وقال تاج الدين ان دور الصحافة ضعيف جدا في عكس قضايا المنطقة خاصة القضايا المرتبطة بحياته اليومية كاصحاح البيئة علاوة على الصحة والتعليم اللذين ينقصهما الكثير. واراد ان الصحفي لا يجد المعلومة من المسؤول ولا توجد شفافية في الحصول على المعلومة، صف الى ذلك خوف بعض الصحف والصحافيين من المحاسبة او فقد الوظيفة او بعض الامتيازات التي يمنحها المسؤول.

وعن الجبايات اكد تاج الدين وجودها كقيمة وغياها كخدمة، لافتاً ان قراءة الصحف تجد اهتماماً خاصة الرياضية والاجتماعية والتركيز على الرياضية باعتبارها ترفهية ثقافية تساهم في التنفيس عن المشكلات بصورة عامة، وتعكس كل قضايا الرياضة اذا كانت بالولاية او محلية الحصاصيما. مشدداً على أن الصحف السياسية لا يقبل

ووصف مستطلعون فعالية نظمها المركز ضمن مشروع (كلنا للتنمية) وشملت برامج ثقافية ومعارض تراثية وفقرات (غناء - مسرح) بمدينة الحصاصيما، خلال فبراير المنصرم، الدساتير والقوانين - لا سيما التي تلي الحكم المحلي - بأنها ظالمة ولا تحمي المواطن ولا حقوقه، كما ولا تهتم بقضاياها الحياتية ولا تعمل على حل مشكلاته.

وقال احمد عبد الوهاب محمد، المنحدر من ود سلفاب، ويعمل موظفاً بوزارة الصحة، إن الصحافة في محلية الحصاصيما مغيبة ولا دور لها في عكس قضايا المنطقة، واتهمها بأنها تعمل لمصلحة المسؤولين.

معدداً بعضاً من المثالب التي تستحق أن تسلط عليها كشافات الصحافة، كجبايات ورسوم الطرق التي يتم تحصيلها من اصحاب شاحنات النقل، والتردى في صحة البيئة خاصة داخل المستشفيات.

بدوره اشار محمد نادر حسن القاطن في ود سلفاب ويدرس في المرحلة الثانوية، على ان القوانين غير منصفة وانها لاتقدم مايريد المواطن لا في الجانب الولائي او المحلي. منتقدا دور الصحافة حيال المنطقة، وقال إن الصحافة (سياسية، اجتماعية، رياضية) لا تهتم بالمواطن منبها إلى أن وصول بعض من قضاياهم - على نذرة ذلك - إلى الصحف لا يقابله ردة فعل ايجابية من حكومة الولاية او السلطات المحلية بالحصاصيما. موضحاً أن تركيز قراء الصحف في المحلية منصب بصورة كبيرة على الصحف الرياضية مبرراً ذلك بعكسها للمناشط الرياضية في المحلية والولاية، في ظل عزوف عن الصحف السياسية .

وشكا محمد من فرض جبايات على الأهالي من قبل السلطات، ولكنه وصف تحصيلها بغير المنتظم لجهة رفض الأهالي سدادها جراء غياب الخدمات خاصة فيما يخص اصحاح البيئة والنظافة.

فيما يرى عمر احمد يوسف وهو خريج من جامعة السودان، يهوى الموسيقى، ويسكن «فطيس» بمحلية الحصاصيما بأن القوانين والدساتير لا تحمي المواطنين بالصورة المطلوبة، مؤكداً وجود جبايات ب«فطيس» دون ان تقابلها خدمات، اضافة





اغفال شبه تام للولايات واخبارها. وضرب مثلاً بغياب الصحافة عن القضايا الحياتية لانسان محلية الحصاصيما مثل الصحة والتعليم وصحة البيئة، قائلاً: حتى لو تم عكس بعض القضايا الولائية فإنه يجري في اطار عام دون تحديد للمنطقة التي جرى فيها الحدث). وفي اشارة الى الاعلام الجديد، قال محمد: (إن وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، واتساب) قللت الاهتمام بالصحف اليومية، موضحاً أن صحيفة الحصاصيما الالكترونية عكست قضايا المنطقة وساهمت في توصيلها الى اغلب المواطنين خاصة وسط الشباب مما ادى الى توعية المواطنين الى حد كبير. واثنى محمد على مشروع (كلنا للتنمية) وقال بحاجة الولايات لهذا مشروعات تعيد الأمل في عكس قضايا الجمهور خارج ولاية الخرطوم.

من جانبها، انتقدت د. رفيدة علي، وهي طبيبة صيدلانية تقطن في ود سلفاب، القوانين والداستير التي لا توفر الحماية كما ولا تلبى طموحات المواطنين.

وفيما يخص مهنتها، قالت رفيدة: (إن ان القوانين مجحفة في حق الطبيب بصورة عامة والدكتور الصيدلي بصورة خاصة، وازادت بان قرارات زيادة سعر الدواء التي تم الاعلان عنها مؤخراً شهدت حالة تحامل على الصيادلة واصحاب الصيدليات نسبة لعدم البيع بالسعر المحدد وتباين اسعار الشركات الموردة لاصناف الدواء الامر الذي وضعهم في خانة معاناة انعكست على طالبي الخدمة. وعن الصحافة، قالت الصيدلانية ان دور الصحافة ضعيف في محلية الحصاصيما، حيث لا تهتم الصحف بالصحة والتعليم الا لمما فيما يجري التركيز على المسؤولين وانجازاتهم، فيما تحجب المعلومة عن الصحافيين، مشيدة بصحيفة الحصاصيما الالكترونية التي عكست كثيراً من قضايا المنطقة، ودلت على ذلك بقضايا (الاسمدة والمبيدات المنتهية الصلاحية).

إلى ذلك اشار محمد زين، وهو معاشي من مواطني الحصاصيما الى ان القوانين غير منصفة ولا بد من مراجعتها لافتاً الى لعب الصحافة لادوار في بعض قضايا المحلية، في قطاعات الصحة والتعليم ولكنه عاد ووصف هذا الدور بالضعيف خاصة في القرى. مشيراً الى اهمية المعلومة وتمليكها للصحفي بصورة تمكنه من اداء وظيفته في عكس الحقائق، في ظل عدم تحمل المسؤولين للنقد باعتباره مدخلاً قد يهدد مكانتهم ومنصبهم.

وفي ظل سيادة اهتمام بالصحافة الرياضية، يقول محمد زين ان الحقب السابقة شهدت اهتماماً بالصحافة السياسية، لاهتمامها بمشكلات الاهالي في كل البلاد، راداً قلة الاهتمام حالياً للتوقف عن نشر القضايا التي تهم المواطن بصورة عامة.

نقطة ثانية، اشار اليها العشي وهي من الأهمية بمكان، إذ قال: (إن حرص الصحفي والمراسل على المصدر يدفعه للتغاضي عن بعض الحقائق مستطرداً بأن جل المسؤولين ضد نشر كل ما صدر ويصدر عنهم، واصفاً ذلك بالمشكلة، منوهاً إلى أن رد المسؤولين بحرصهم على حل القضايا بعيداً عن أجهزة الإعلام حتى لو كانت قضايا مهمة كالصحة والتعليم وقضايا البيئة، وقال: هذا المنهج يعوق حل القضايا).

وفي منحى ذي صلة، يقول العشي إن الصحافة الالكترونية تلعب دوراً كبيراً في عكس قضايا المحلية، وقال: (إن تأثيرها أقوى من الصحف نسبة لسهولة الوصول إلى المعلومة وعكس المشكلة واكد ان جريدة الحصاصيما الالكترونية عكست قضايا كثيرة ومهمة. مؤكداً أن قراءة الصحف في الفترة الاخيرة تراجع كثيراً لارتفاع سعرها وعدم عكسها لهموم الاهالي، كاشفاً عن اشتراك عدد من الافراد في صحيفة واحدة لمعرفة ما يجري في الساحة العامة).

ونادى العشي بتوفير محاكمة عادلة للصحفي، لا سيما في ظل سقف حرية التعبير الذي يكاد يكون منعدماً (حد تعبيره) مشيراً الى اهمية الطرق المتواصل على القضايا حتى تجد حظها في النشر والتداول. وفي تفسيره لظاهرة رواج الصحف الرياضية مقارنة بالسياسية في المحلية، يعود لعزوف الصحف السياسية عن تناول قضايا إنسان المحلية، وقال على صعيد الرياضة بان الانظار توجهت تلقاء الرياضة العالمية والعربية خاصة وسط الشباب لجهة توفر المعلومات الرياضية العالمية، ومع غياب المعلومة الرياضية الصحيحة على المستوى المحلي. وشكى من حال الصحافة الرياضة السودانية المخيبة للامال وقال إنها صحافة تهتم بادارات الاندية وتعزف عن اللاعبين، محملاً المسؤولية لمجلس الصحافة والمطبوعات الذي ينتظر منه حسم الفوضى التي تضرب اطباب الصحف الرياضية، مذكراً بأن الصحافة الرياضية الحالية مدفوعة القيمة، ولا تقدم شيئاً للاعب ولا تلبى رغبة المشجع حيال الفريق الذي يشجعه.

اما محمد عبد الله الطالب بجامعة دنقلا والذي يسكن الحصاصيما فيقول ان الدستور الحالي في حاجة الى تعديل يتلافى العيوب ويكون منصفاً للمواطنين لافتاً إلى ضرورة اشراك المواطن في وضع الدستور بما يرفع عثراته ويزيل حالة الاحباط التي تعتريه.

يقول محمد أن مطالباته للشعب تنسحب على وسائل الاعلام التي يراد لها لعب دور في احدث تغيير ايجابي في حياة المواطنين، وقال: (إن الواقع الحالي للصحافة في ظل القيود المفروضة عليها، ادى الى حالة عزوف لا سيما عن الصحف السياسية، منتقداً تسييسها وحالة المركزية الممارسة فيها بالتركيز على ولاية الخرطوم في ظل

الحكم المحلي الجيد (2-2)

12

مركز الألق للخدمات الصحفية



بشكل ملحوظ، تطور مفهوم الحكم المحلي عبر السنوات، وتحول المفهوم إلى مجال حيوي لضمانة خلق نظام إداري يؤطد العلاقة بين الدولة والمواطنين بما يعزز من القيم الديمقراطية. في الحلقة الأولى، بادرنا بتعريف الحكم المحلي الجيد، ووقفنا على تطوراتهِ وفوائده وآلياتهِ، وفي هذه المرة نلج إلى واحد من أهم مباحثهِ، ونقصد (الميزانية التشاركية).

الموازنة التشاركية:-

يمكن تعريفها بأنها عملية من المشاورة الديمقراطية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية (المحلية) أو العامة. وتمت أول عملية كاملة للموازنة التشاركية في مدينة بورتو أليغري، في البرازيل، بدءاً من عام 1989م، ثم انتشرت في المدن من مدن أمريكا اللاتينية والعشرات من المدن في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية. والآن يتم تقدير ما يزيد عن 1500 بلدية (محلية) بدأت باتباع نظام الموازنة التشاركية، ويستلزم هذا النظام بصورة أساسية إشراك المواطنين العاديين في التخطيط للموازنة السنوية. وقد بدأ نظام بورتو أليغري للموازنة التشاركية بالتركيز على 16 منتدى بمشاركة

للجميع بالتحدث وتعلم كيفية إدارة النقاش والتصويت بشأن قضايا معقدة حيث تكون الخيارات متعددة. واكتسب المشاركون مهارات غاية في الأهمية في مجال التفاوض مع الإدارة، فهم يمارسون الضغط على الهيئات لتقديم معلومات عن أعمال الحكومات وإزالة الغموض عن القواعد التقنية. وعادة ما يتمكنون من دفع المسؤولين إلى التحدث بلغة الناس العاديين، بقيامهم بذلك فهم يزيلون القناع عن محاولات لتغطية الأسباب الحقيقية لرفض الطلبات التي تمنح الأولوية أو تغييرها باستخدام أسلوب التعقيد التقني. وبالفعل إنطوى تنظيم الميزانية على أساس تشاركي على فوائد كثيرة بالنسبة للحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على السواء، فمن شأنه النهوض بالشفافية فيما يتعلق بمصروفات المحليات وحث المواطنين على المشاركة في صنع القرار بشأن الموارد العامة، ويمكنه الإسهام في زيادة إيرادات (القرى - المدن)، كما يمكنه إعادة توجيه الاستثمارات المحلية باتجاه البنى التحتية الأساسية للأحياء السكنية الأقر من منظور النوع الاجتماعي، وفي مقدوره أيضاً تعزيز الشبكات الاجتماعية والإسهام في تسوية الخلافات، وقد طبق هذا النهج بنجاح في عدد من مدن أمريكا اللاتينية وأوروبا وأخذ الآن بالانتشار في أفريقيا وآسيا بما فيها بلدان العالم العربي.

من جميع المناطق المحلية من المدينة وتتصدى خمس منديات أخرى لقضايا مركزة حول موضوعات محددة مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والنقل وتنظيم المدن والتنمية الاقتصادية. وهناك أيضاً مجلس ميزانية المجلس البلدي (المحلي) بممثلين عن منديات إقليمية والموضوعات المحددة.

فوائد الموازنة التشاركية:-

نتيجة لعملية تنظيم الميزانية التشاركية على المستوى المحلي يتولد لدى المشاركين في عملياتها المختلفة مجموعة من المهارات ذات الطابع الديمقراطي وأكثرها أساسية هي العادات المتعلقة بصنع القرار على أساس جماعي - عقد اجتماعات ناجحة للسماح



صناع الحياة اليوماتي

13

مركز الألق للخدمات الصحفية



بقلم:
مقداد خالد

لفترة ليست بالقصيرة، كنت أظن أن النخب قادرةٌ دون غيرها من فئات المجتمع، على قيادة الناس ووضع اقدامهم في صحيح الطرق متى كان السؤال عن الوجهة. وللأسف عشت في إسار هذه القناعة رداً من الزمن.

اليوم استطيع القول بتغيير تام في قناعاتي تلك، ليس فقط نتيجة أداء النخب، وما أكثرها، ولكن نتيجة الوعي الذي وجدته مركزاً في غمار الناس وبسطائهم إزاء القضايا المجتمعية والوطنية.

أتيحت لي الفرصة للمشاركة في مشروعات رائدة. مثلاً على مستوى (مركز الألق للخدمات الصحفية) كنت جزءاً من مشروع «المراسلون الشعبيون» و«كلنا للتنمية» وهي مشروعات تهدف إلى التبصير بقضايا المجتمعات المحلية، وحللتها من منظور أصحابها.

لا أنكر اعتقادي ابتداءً -بعقلية نخبوية- بأننا سنعمل كفريق على رسم خطة بمسارات توعوية محددة تسيير عليها عجلات المشروع، لكن ما جرى هو أن هؤلاء التنويريين قادونا إلى مسارات جديدة ما كنا نتوقعها ذات يوم. فهؤلاء البسطاء في تعاملاتهم، يملكون وعياً عميقاً بجدور مشكلاتهم، ويؤشرون لك على الحلول متاحها ومستحيلها، والأهم أنهم لا يألون جهداً في بحثهم المضني عن التغيير الموجب.

وحتى النخب في أوساطهم، نجدهم أصحاب سمات مختلفة، فهم أكثر التصاقاً بالناس حتى لا تكاد تفصلهم عنهم، وعليه فهم معافون من أمراض التعالي والتهويم بعيداً عن الواقع، بل وإن أفكارهم أقرب للتنفيذ منها إلى نظريات إدخال الجمل في سَمّ الخياط.

صحيح، لا استطيع -أبداً- الحكم على نخبنا بالصفوية، ولكن تجدني ملزماً بالإنحاء لصدفة جمععتني بـ (صُناع الحياة اليوماتي)،

من يرسمون الضوء بعيداً عن (مركزه)، وينسجون خيوطه في القرى والحلال، اولئك الذين علموني

أن صناعة الممكن بمتاح الأدوات أفضل من

التنظير الهلامي، وغلق منافذ الأمل

بتصنيف كثير من المتاح على

إنه المستحيل وسابعه.





طالبات الالساس باحد مدراس الحلاوين للبنات فى زيارة لمعرض كلنا للتنمية بالحصاحيصا



الجناح الذى يوثق لشخصيات من الحصاحيصا وود سولفاب كانت قد لعبت دور فى مشروع الجزيرة



الطالبات يشاهدن فيلم الارادة والامل الذى يحكى تجربة المراسلين/ات الشعبيين



الكاتب الصحفى حسن وراق فى زيارة تفقدية لاجنحة معرض كلنا للتنمية



عضو من تحالف مزارعى الجزيرة فى زيارة للمعرض



جانب من صور الحضور في الحفل الغنائي المسائي



لقطات من الحفل
الغنائي المقام مساء اليوم الاول على شرف المعرض



قسم من المعروضات تحكي تاريخ ودسلفاب
كاول تفتيش زراعي في مشروع الجزيرة وثاني جمعية زراعية تعاونية في السودان

سياحة في معرض كلنا للتنمية بمدينة الكاملين في الفترة من 9 مارس إلى 10 مارس

16

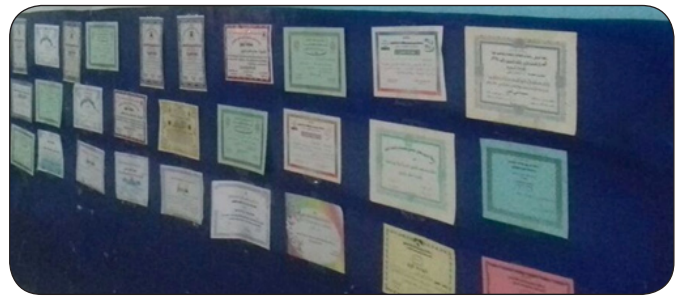
مركز الألق للخدمات الصحفية



توثيق لإنجازات نادي العصمة



توثيق لشخصيات من الكاملين



توثيق لنشاطات رابطة خريجي الكاملين



معرض الكتاب - نصوص مختارة من روايات مختلفة



توثيق لنادي العصمة لكرة القدم



شخصيات أسهمت في المجتمع